

البحرين

سافر وفد اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) في شهر يناير/كانون الثاني 2014 إلى المنامة لمتابعة نتائج الزيارة التي قامت بها اللجنة في عام 2014 بهدف تقييم ظروف الحرية الدينية وحرية الاعتقاد بما في ذلك قيام الحكومة بتنفيذ التوصيات المتعلقة بذلك والصادرة عن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (BICI). التقى هذا الوفد خلال زيارته لمدينة المنامة مع مجموعة من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، ومجموعات المعارضة، والقيادات الدينية السنية والشيعية، ومنظمات حقوق الانسان، وطوائف الأقليات الدينية غير المسلمة، وغيرها من منظمات وقادة المجتمع المدني. استناداً إلى هذه الزيارة، فقد تراءى للجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) أنه على الرغم من نجاح الحكومة البحرينية في تنفيذ بعض التوصيات المتنوعة الصادرة عن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، إلا أنها يجب أن تولي مزيداً من الاهتمام لإصلاح الانتهاكات التي وقعت في الماضي وإدخال إصلاحات حقيقية. ما تزال اللجنة قلقة حيال تقصير الحكومة المستمر في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الموجهة ضد الطائفة الشيعية منذ 2011 وستستمر في مراقبة التطورات في البحرين عن كثب خلال العام المقبل.

معلومات أساسية:

تعد البحرين دولة شديدة التنوع ويستشعر المواطنون البحرينيون بقوة أهمية ثقافتهم وتاريخهم الذي يمتد لعدة قرون. يبلغ تعدد السكان 1.3 مليون نسمة نصفهم تقريباً من المواطنين البحرينيين والنصف الآخر من العمالة الوافدة وبصفة أساسية من دول جنوب شرق آسيا. يشكل غير المسلمين نصف العمالة الوافدة تقريباً (من 250000 - 300000 شخص تقريباً). تشير الإحصاءات السكانية إلى أن الشيعة يشكلون 60-65% وأن السنة يشكلون 30-35% تقريباً من المواطنين البحرينيين، بينما تتراوح نسبة غير المسلمين من 1-2% تقريباً وتضم المسيحيين والهندوس والسيخ واليهود والبهاثيين. تعد البحرين من أكثر الدول تسامحاً مع الأقليات الدينية غير المسلمة عند مقارنتها بدول أخرى في المنطقة. لقد اعترفت الحكومة رسمياً بعدة طوائف مسيحية وطائفة يهودية صغيرة العدد بالإضافة إلى طوائف الهندوس والسيخ والبهاثيين. كما يعترف معظم البحرينيين بأن مجتمعهم على مر التاريخ قد اشتهر بالتسامح مع جميع العقائد وتعددية الأديان. يسيطر على حكم البحرين نظام ملكي مسلم سني تحت راية آل خليفة.

محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي وقعت في الفترات الماضية: خلال الزيارة التي قام بها وفد اللجنة في عام 2014، عبرت الحكومة البحرينية مراراً وتكراراً عن التزامها بإحداث تقدم ملحوظ في بعض الإصلاحات بما في ذلك الانتهاء بسرعة من إعادة بناء مساجد الشيعة والمنشآت الدينية التي تحطمت في عام 2011. وعلى الرغم من ذلك، لم تقم الحكومة حتى الآن بمحاسبة القيادات الأمنية المسؤولة عن الانتهاكات التي وقعت عام 2011 وأعمال العنف التي تلتها والتي اشتملت على مضايقة واعتقال وتعذيب وقتل كبار المتظاهرين الشيعة. قامت المحاكم البحرينية بمحاكمة ومقاضاة وإدانة مجموعة صغيرة فقط من ضباط الشرطة الصغار مع ضعف أو انعدام الشفافية في تلك المحاكمات والإدانات وطول مدة العقوبة بالسجن. لم تتم محاسبة كبار المسؤولين حتى يومنا هذا. ذكر تقرير المتابعة الصادر من اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق في ديسمبر/كانون الأول 2013 أن المحاكم البحرينية قد قامت بالتحقيق في مقتل 35 متظاهراً شيعياً أثناء المظاهرات التي اندلعت في 2011 وقد أسفرت نتيجة هذه التحقيقات عن مثول 39 مسؤولاً للمحاكمة حيث تمت إدانة 13 مسؤولاً أمنياً وتبرئة 15 منهم. مازالت محاكمة حوالي 25 مسؤولاً قيد المداولة.

الانتهاكات المستمرة والتمييز: خلال عام 2013، استمرت الاعتقالات التي تطول الشيعة بشكل تعسفي بما في ذلك أثناء احتفالات عاشوراء خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني. استمرت اللهجة التحريضية والطائفية في وسائل الإعلام الحكومية والمالية للحكومة، ولم يتم إقرار القوانين التي تجرم التحريض ضد الشيعة ولم يتم اتخاذ سوى قليل من الإجراءات لضمان زيادة ظهور الشيعة عبر وسائل الإعلام.

ما زال أفراد الطائفة الشيعية محرومين من الخدمة في الجيش ولا يشغلون سوى الوظائف الإدارية ولا يتم تعيينهم في المستويات العليا داخل الأجهزة الأمنية البحرينية الحكومية بما فيها الشرطة والجيش. لقد أشار تقرير المتابعة الصادر عن اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق في ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى أن الحكومة قد استعانت بـ 577 موظفاً سنياً وشيعياً في وظائف أمنية في بداية السلم الوظيفي طوال العام الماضي. وكان معظمهم من الشيعة لإبراز الجهود الرامية إلى معالجة قلة

أعداد الشيعة في الوظائف الأمنية. صرح المسؤولون البحرينيون أن الضباط الجدد سيتولون مهام الشرطة في جميع الهيئات الحكومية المتعلقة بالأمن وسيتمتعون بسلطات وصلاحيات "ضباط الأمن".

ترميم المساجد والمنشآت الدينية الشيعية: قامت الحكومة البحرينية بتخصيص 8 ملايين دولار لترميم المساجد والمنشآت الدينية الشيعية وهو ضعف المبلغ الذي تم تخصيصه لهذا الغرض في عام 2012. كما قامت بتقديم الموعد النهائي لهذه الترميمات من 2018 ليصبح بحلول نهاية 2014 حيث يتم الانتهاء من تعميم 30 منشأة تم تحطيمها حسبما ورد في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. قام وفد اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) بزيارة العديد من المواقع حيث تبين خضوع المنشآت الدينية الشيعية لمرحلة متتوعة من الترميم وإعادة التعمير. وعلى الرغم من ذلك، اكتشف الوفد أن الطائفة الشيعية قد تحملت نفقات وبناء ستة من أصل عشر منشآت تدعي الحكومة أنها قامت بترميمها وإعادة تعميمها. اعترف المسؤولون بدقة هذا الأمر ولكنهم ادعوا أن المنشآت الستة كانت مخالفة للقوانين وأن الحكومة قد حصلت على التراخيص القانونية الخاصة بها. كما أشار بعض مسؤولي الحكومة إلى نية تعويض الطائفة الشيعية عن النفقات التي تكبدوها.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت النزاعات في بعض الحالات حول مكان إعادة بناء المساجد أو المنشآت. التزم المسؤولون البحرينيون باستمرار الحوار مع الشيعة لحل هذه المشكلات ولكن بعض ممثلي الشيعة أعربوا أنهم لا يعتقدون بأن الحكومة التزمت التزامًا تامًا بهذه المفاوضات.

التوصيات: إن اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) تحث الحكومة الأمريكية على مواصلة الضغط على نظيرتها البحرينية لتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بالكامل بما في ذلك تلك التوصيات المتعلقة بحرية الأديان والمعتقدات ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة في حق الشيعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) تحث الحكومة البحرينية على تعويض الشيعة عن النفقات التي تكبدوها في إعادة بناء المساجد والمنشآت الدينية الستة التي تهدمت في عام 2011. كما تحث اللجنة الأمريكية المعنية بالحرية الدينية الدولية (USCIRF) الحكومة الأمريكية على مواصلة الضغط على الحكومة البحرينية وأفراد المعارضة ومنظمات المجتمع المدني من أجل استئناف الحوار والتصالح الجاد والذي يعد أمرًا أساسيًا في تحقيق التقدم تجاه الحريات الدينية وحقوق الإنسان المتعلقة بها.

